إتحاف الخلف

بتحقيق مذهب السلف

تأليف

الإمام العارف بالله تعالى

إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني

النقشبندي الأثري الشافعي

(ت: 1101 هـ)

قدس الله تعالى سره ونفعنا به في الدارين

تحقيق وتخريج وتعليق

ابن حرجو الجاوي

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمرنا بالاعتصام بحبله المتين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله صحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد جرت اختلافات طويلة بين العلماء في الصفات الإلهية منذ قرون ماضية مديدة، وخاصة فيما يتعلق بالصفات الخبرية التي وصف الله تعالى بها نفسه وأخبر بها نبيه صلى الله عليه وسلم ويوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم، فظهر رأيان مشهوران: رأي السلف ورأي الخلف.

أما مسلك السلف –وهو التفويض– فمبني على التسليم التام المحض وعدم التعرض لتفسيرها؛ لأنهم يفوضون معانيها المرادة وحقيقتها إلى الله تعالى، مع اعتقادهم بأنها لها معان، لكنها لا يعلم حقيقتها إلا الله تعالى، فالتفويض الذي أراده أصحاب هذا الرأي هو تفويض المعنى والحقيقة.

وأما مسلك الخلف —وهو التأويل– فمبني على تعيين معانيها التي تليق بجلال الله تعالى بما توافقه أساليب لغة عربية، وذلك لدفع ما قد يتبادر إلى تصور العامة من التشبيه والتجسيم، غير أن أصحاب هذا الرأي لا يقطعون بأن المعاني التي أثبتوها وعينوها هي ما أراده الله تعالى؛ لأنها من المتشابهات التي لا يعلم حقيقة معانيها إلا الله تعالى.

فالحاصل: أن التأويل والتفويض يعدّان من الأصول المنهجية عند العلماء المتكلمين للتعامل مع النصوص المتشابهات التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم،

فهي إما أن تؤول وفقا لما تقتضيه اللغة العربية وأساليبها، وإما أن تفوض إلى الله تعالى معانيها وكيفياتها. ولا يتم التأويل والتفويض إلا بإثبات هذه المتشابهات والإيمان بها كما وردت.

ثم ظهر رأي ثالث اعتنقه بعض من ينتسب إلى السلف، وهو القول بالإثبات أي: إثبات الصفات الخبرية بمعانيها اللغوية الظاهرة ونفي كيفيتها مع التنزيه. وادعى هذا الفريق بأن المراد بالتفويض عند السلف هو إثبات الصفات ومعانيها الظاهرة ونفي كيفياتها. ومن أبرز أصحاب هذا الرأي شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728 هـ) رحمه الله تعالى، فرأى إثبات ما ورد في النصوص الشرعية من الصفات المتشابهات وإجرائها على ظاهرها مع التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[1].

وقد أطال كلٌّ في بيان هذه المسألة بتأليف كتب كثيرة مشهورة، وجرى بين كلٍّ مناظرات عقدت في مجالس مسجلة معهودة. فمن الكتب التي صنفت لأجل تحقيق هذه المسألة ما ألفه الإمام العلامة الكبير المحقق الصوفي الشهير إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي (ت: 1101 هـ) رحمه الله تعالى، وسماه «إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف».

فقد بين فيه المصنف طريقة مثلى للتعامل مع النصوص المتشابهات، ورأى بعد التحقيق صحة كل من رأيي السلف والخلف المشهورين السابقين، بل قد يقول قائل من أصحاب الرأي الثالث بأن كلام المصنف في هذا الكتاب -إن صح

[1] سورة الشورى، الآية: 11.

التعبير- يلوح إلى تصويب الرأي الثالث أيضا؛ لأن المصنف رحمه الله تعالى قال: "فتلخص أن الحق تعالى له الإطلاق الحقيقي المصحح للتجلي فيما يشاء مع بقاء التنزيه، فصح أن يتصف بالمتشابهات بمعانيها اللغوية المفهومة عند أهل اللسان المخاطب به في عين التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾. **وهذا هو تأويل الراسخين** في العلم؛ فإن إبقاء لفظ المتشابه على معناه المفهوم عند أهل اللسان مع تحقيق التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾ لا يهتدي إليه العقول بمجرد أفكارها سالما من الإشكالات والشبهات، إلا من أعطاه الله تعالى كمال الإيمان بالمتشابه". اهـ

وقال أيضا: "**فالقائل بالتفويض في معنى المتشابهات قائل بأن إثبات المتشابه لله [تعالى] بالمعنى المفهوم عند أهل اللسان** مع التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[2] مما لا يستقل العقل بإدراكه، وإنما يتلقاه بالإيمان، ثم بعد الإيمان جاز أن يهبه الله تعالى علم ذلك، **فلا نزاع في التحقيق بين أهل التفويض وأهل الإثبات**". اهـ

وقال أيضا: "وأما التأويل بالمعنى المذكور في إجمال مذهب السلف فهو واقع للإجماع على تنزيه الحق عما لا يليق به، ولا يتم ذلك بعد إثبات المتشابه لله تعالى بمعناه اللغوي -كما هو مذهب السلف- **إلا بتأويل الراسخين** في العلم كما تبين، فالواجب على كل من يريد اتباع طريق السلف الفائزين بكمال الإيمان

[2] سورة الشورى، الآية: 11.

المنطبق على كمال المعرفة **إثبات المتشابهات لله تعالى** كما أثبتها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مع التنزيه بـ﴿ليس كمثله شيء﴾". اهـ

وقال أيضا: "والنصيحة عندي لمن استنصحني ولكل مسلم: اتباع طريق السلف من **الإيمان بالمتشابه على المفهوم اللغوي** مع التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾، فإنه الإيمان الكامل المنطبق على كمال المعرفة". اهـ

غير أني أقول: إن هذه النقولات من المصنف لا تكفي دليلا لقائل معترض من أصحاب الرأي الثالث؛ لأنها -كما نلاحظها- من قبيل نقولات مجملة محتملة لا تزال تثير تساؤلات بالنظر إلى شخصية مؤلفه الصوفية، ومع كونه صوفيا لا يمكننا تناول كلامه بالنظرة الظاهرة، مع أن الأساس في دراسة اتجاه شخص ما بحاجة إلى دراسة جميع مصنفاته واستيعاب جوانب حياته العلمية.

على أن مراد المصنف بـ "أهل الإثبات" في كلامه: "لا نزاع بين أهل التفويض وأهل الإثبات" أي: المثبتون للفظ المتشابه[3] بالمعنى الذي يتعارفه أهل اللغة —لا بإجرائه على الظاهر-، وهذا مسلك المؤولين من الخلف؛ إذ الخلف يؤمنون بهذه الألفاظ المتشابهة ويثبتونها لورودها في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ثم يفسرون معانيها بما يتعارفه أهل اللغة.

[3] هذا التقييد مهم، وهو فاصل ظاهر بين رأي المصنف وبين رأي أصحاب القول الثالث القائلين بأن مثل هذه الألفاظ ليس من المتشابه؛ لأنهم يعدون هذه الألفاظ من قبيل المحكمات، ولا يوجد في قاموسهم "المتشابه" أبدا. فتأمل.

فمراد كلام المصنف: "إثبات المتشابه بمعناه اللغوي" أي: إثبات اللفظ المتشابه بحمل معناه على ما يتعارفه أهل اللغة، لا بإجرائه على الظاهر -وبينهما فرق كما لا يخفى-، وهو حينئذ بمعنى التأويل أيضا، فلا تعارض بين المصنف وبين أصحاب القولين السابقين أي: أهل التفويض والتأويل، وعليه، فلا يصلح كلامه هنا أن يكون دليلا لأصحاب الرأي الثالث. وبالله التوفيق.

ونظرا لأهمية هذا الكتاب ورغبتي في إحياء كتب التراث الغراء، أردت أن أنشره وأقدمه للقراء الأعزاء، فعملت عليه عملية التحقيق والتخريج والتعليق -مستعينا بالله الكريم، ومتوسلا بنبيه الرحيم- معتمدا على نسخة خطية نسخها الشيخ محمد بن إسماعيل بن ميرزه الكردي الكوراني في يوم الجمعة 6 صفر سنة 1088 هـ، وغلب على ظني أن الناسخ هو تلميذ المصنف رحمهما الله تعالى؛ لأن نسخة الكتاب نسخت في حياة مصنفه رحمه الله تعالى. والله أعلم.

وهذه النسخة مصورة محفوظة بالمكتبة الأزهرية، عدد أوراقها 4، ورمزت لها هنا بكلمة (الأصل). وهي نسخة واضحة جيدة، غير أن في بعضها طمسا، لذلك استعنت لإتمامها بمطبوع في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد الرابع، جمادى الأولى سنة 1441 هـ ورمزت له بحرف (ط).

وأما إثبات هذا الكتاب إلى المصنف فلا مجال للشك فيه، فقد ذكره الشيخ المرادي (ت: 1206 هـ) في سلك الدرر (6/1)، والإمام الشوكاني (ت: 1250 هـ) في البدر الطالع (12/1)، والشيخ إسماعيل الباباني (ت: 1339 هـ) في إيضاح المكنون (17/3) وهدية العارفين (35/1)، والشيخ الزركلي (ت: 1396

هـ) في الأعلام (35/1)، والشيخ عمر رضا كحالة (ت: 1408 هـ) في معجم المؤلفين (21/1).

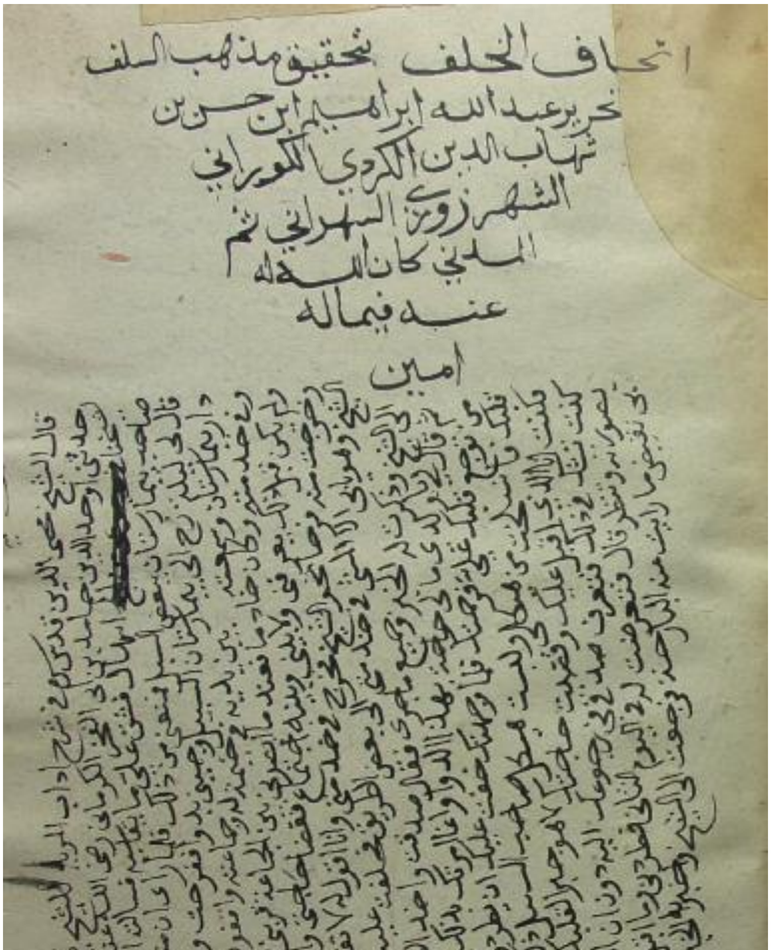
هذا، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل وسائر أعمالي في ميزان حسناتي يوم الدين، وينفع به كل من تلقاه بقلب سليم من الدارسين والمطالعين. إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه في قدس، 21 ذو القعدة 1442 هـ

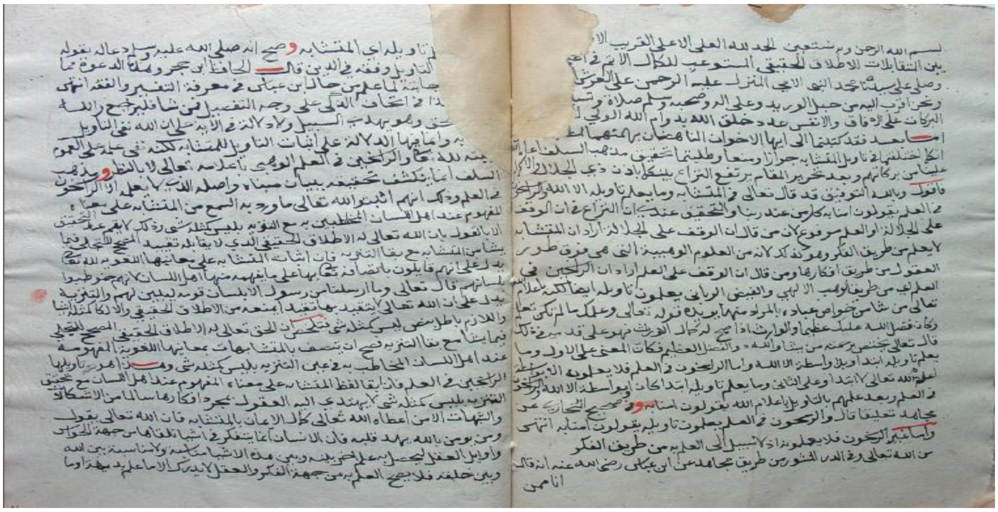
ابن حرجو الجاوي

–عامله الله تعالى بلطفه الخفي وإحسانه الوفي–

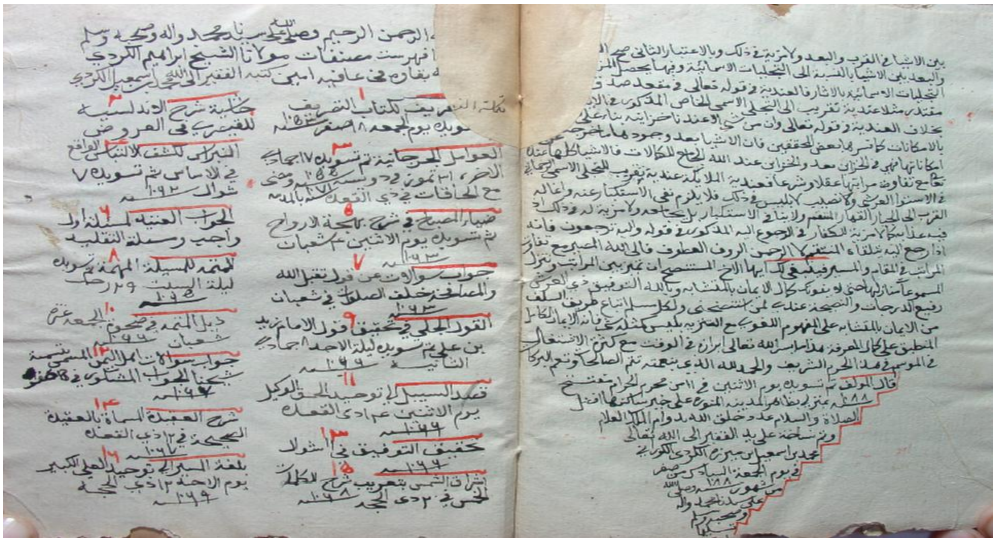
نماذج صور النسخة الخطية المستعان بها



صورة غلاف مخطوط «إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف»



صورة الورقة الأولى من مخطوط «إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف»



صورة الورقة الأخيرة من مخطوط «إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف»

ترجمة الإمام العلامة إبراهيم الكوراني الشافعي

(1025 هـ- 1101 هـ)

قدس الله تعالى سره ونفعنا به في الدارين

اسمه ونسبه:

هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوري الشهراني المدني الشافعي النقشبندي.

لقبه وكنيته:

يلقب بالكوراني نسبة إلى قبيلته الكردية، ويلقب أيضا ببرهان الدين. ويكنى أبا إسحاق وأبا العرفان وأبا محمد وأبا الوقت.

تاريخ ولادته:

ولد في شوال سنة 1025 هـ.

طريقته في التصوف:

كان الشيخ إبراهيم الكوراني صوفيا سلك الطريقة النقشبندية. بين ذلك الشيخ المرادي (ت: 1206 هـ) في كتابه «سلك الدرر».

حياته العلمية:

بعد أن ختم القرآن الكريم أخذ في دراسة العلوم العربية على يد شيوخ بلده. ورحل إلى المدينة المنورة وتوطنها وأخذ بها عن جماعة من صدور العلماء منهم: الإمام العارف بالله المحقق الشيخ صفي الدين أحمد بن العارف بالله محمد

المدني المعروف بالقشاشي –وقد لازمه إلى آخر أيامه–، والشيخ العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي الشنأوي، والشيخ ملا محمد شريف بن يوسف الصديقي الكوراني، والأستاذ عبد الكريم بن أبي بكر الحسيني الكوراني.

وأخذ بدمشق عن الحافظ شيخ الإسلام نجم الدين ابن شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن محمد العامري الغزي، وبمصر عن العلامة الشيخ أبي العزايم سلطان بن أحمد المزاحي وأجازه بالإفتاء والتدريس على مذهب الإمام الشافعي، والشيخ العلامة محمد بن علاء الدين البابلي.

ومن شيوخه: العلامة الشيخ عبد القادر بن مصطفى الصفوري الدمشقي، والشيخ العلامة الشيخ عيسى بن محمد الجعفري المغربي المكي، والشيخ اللغوي شهاب الدين الخفاجي، والتقي الشيخ العلامة عبد الباقي الحنبلي، وغيرهم من أكراد وشاميين ومصريين ويمانيين وآفاقيين يطول استيعابهم، رضي الله عنه وعنهم وعن سائر أئمة المسلمين.

واشتهر ذكره وعلا قدره، وهرعت إليه الطالبون من البلدان القاصية للأخذ والتلقي عنه، ودرس بالمسجد الشريف النبوي، وتخرج لديه كثير من السادة النبلاء، وكان مع علمه بالعربية يجيد الفارسية والتركية.

ثناء العلماء عليه:

قال عنه الشيخ المحبي (ت: 1111 هـ): سيد المحدثين فِي عصره... الأستاذ الكبير واحد الدنيا فِي المعارف... علامة الوجود الإمام الكبير ... الأستاذ رأس المحقِّقين ... رباني هذا العصر. اهـ

قال عنه الشيخ المرادي (ت: 1206 هـ): الشيخ الإمام، العالم العلامة، خاتم المحققين، عمدة المسندين، العارف بالله تعالى، صاحب المؤلفات العديدة، الصوفي النقشبندي، المحقق المدقق الأثري، المسند النسابة. اهـ

قال عنه الإمام الشوكاني (ت: 1250 هت): الإمام الكبير المجتهد. اهـ

قال عنه الشيخ الزركلي (ت: 1396 هـ) : مجتهد، من فقهاء الشافعية. عالم بالحديث. اهـ

قال عنه الشيخ عمر رضا كحالة (ت: 1408 هـ): عالم جامع بين العلوم العقلية والنقلية، فقيه، محدث. اهـ

وفاته:

حج الإمام إبراهيم الكوراني إلى البيت الحرام، وأقام بالمدينة المنورة من أول سنة اثنتين وستين بعد الألف. ثم توفي يوم الأربعاء بعد العصر ثامن عشر شهر ربيع الثاني، –وقيل: في ثامن عشر شهر جمادى الأولى–، سنة 1101 هـ بمنزله ظاهر المدينة المنورة، ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته.

مؤلفاته:

قيل: إنها بلغت 80 كتابا، وقيل: 100 كتاب. منها[4]:

1. تكملة التعريف لكتاب التصريف.

[4] أسماء الكتب التي ذكرتها هنا مأخوذة مما كتب في آخر النسخة الخطية التي استعنت بها في تحقيق الهذا الكتاب –سوى الأربعة الأخيرة–، وظهر لي أن ناسخها تلميذ المصنف، لانتهاء نسخها في حياة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى.

2. حاشية شرح الأندلسية للقصيري في العروض.

3. شرح العوامل الجرجانية.

4. النبراس لكشف الالتباس الواقع في الأساس.

5. جواب العتيد لمسئلة أول واجب ومسئلة التقليد.

6. ضياء المصباح في شرح بهجة الأرواح.

7. جواب سؤالات عن قول: "تقبل الله" والمصافحة خلف الصلوات.

8. المتممة للمسألة المهمة.

9. القول الجلي في تحقيق قول الإمام زين بن علي.

10. ذيل المتممة للمسألة المهمة.

11. تحقيق التوفيق بين كلامي أهل الكلام وأهل الطريق.

12. قصد السبيل إلى توحيد الحق الوكيل.

13. شرح العقيدة المسماة بالعقيدة الصحيحة.

14. تحقيق التوفيق.

15. بلغة المسير إلى توحيد العلي الكبير.

16. إشراق الشمس بتعريب الكلمات الخمس.

17. الجواب المشكور عن السؤال المنظور.

18. عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله.

19. جوابات الغرأوية عن المسائل الجأوية الجهرية.

20. القول المبين في مسألة التكوين.

21. العجالة فيما كتب محمد بن محمد القلعي سؤاله.

22. إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله.

23. إفاضة العلام بتحقيق مسئلة الكلام.

24. إلماع المحيط بتحقيق الكسب الوسط بين طرفي إفراط وتفريط.

25. الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار.

26. إعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات.

27. المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصغاني.

28. اللمعة السنية في تحقيق الإلقا في الأمنية.

29. إتحاف الذكي بشرح التحفة المرسلة إلى النبي.

30. جواب سؤالات الشيخ إسحاق بن جعمان في صفر 1079 هـ

31. مرقاة الصعود إلى صحة القول بوحدة الوجود.

32. نشر الزهر في الذكر بالجهر.

33. ذيل المقالة الواضحة وتكملته.

34. نبراس الإيناس بأجوبة سؤالات أهل فاس.

35. إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل.

36. إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله.

37. المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار.

38. جناح النجاح في العوالي الصحاح.

39. التوجيه المختار لنفي القب عن حديث اختصام الجنة والنار.

40. المفهوم في تحقيق الثبوت.

41. الاهتمام بحكم إدراك المسبوق الركوع ولم ير الإمام.

42. مسلك السداد إلى مسألة خلق أفعال العباد.

43. الكشف المنتظر لما يراه المحتضر.

44. الإعلام بما في قوله تعالى: "وعلى الذين يطيقونه فدية" من النسخ والأحكام.

45. نظام الزبرجد في الأربعين المسلسل بأحمد.

46. حسن الأوبة ف يحكم ضرب النوبة.

47. جلاء النظر في بقاء التنزيه مع التجلي في الصور.

48. الأمم لإيقاظ الهمم.

49. المسلك الجلي في حكم شطح الولي.

50. إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف.

51. إمداد ذوي الاستعداد لسلوك مسلك السداد.

52. إخبار الأخبار بجواب سؤالات أهل إطار.

53. جلاء الانتظار بتحرير الجبر والاختيار.

54. مطلع الجود بتحقيق التنزيه في وحدة الوجود.

55. مسلك التعريف.

56. تنبيه العقول.

57. مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار.

58. إبداء النعمة بتحقيق سبق الرحمة.

59. مسلك الإرشاد إلى الأحاديث الواردة في الجهاد.

60. التعريف بتحقيق التأليف.

61. لوامع الآل في الأربعين العوال.

مصادر ترجمته:

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع (11/1).
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (5/1).
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (284/2)
- مشيخة أبي المواهب (26/1).
- الأعلام (35/1).
- معجم المؤلفين (21/1).

نص محقق لكتاب

إتحاف الخلف
بتحقيق مذهب السلف

تأليف
الإمام العارف بالله تعالى

إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني

النقشبندي الأثري الشافعي

(ت: 1101 هـ)

قدس الله تعالى سره ونفعنا به في الدارين

تحقيق وتخريج وتعليق

ابن حرجو الجاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستعين

الحمد لله العلي الأعلى القريب [الأقرب، الجامع][5] بين المتقابلات [للإطلاق][6] الحقيقي المستوعب للكمال الأتم في أعلى [الرتب][7]، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي المنزل عليه: ﴿الرحمن على العرش [استوى][8]﴾[9]، ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾[10]، وعلى آله وصحبه وسلم صلاة وتسليما [فائضي][11] البركات على الآفاق والأنفس عدد خلق الله بدوام الله الولي [الحميد][12] أما بعدُ:

فقد كتبتُما إليّ أيها الأَخَوَان النّاهضان بهمتهما [لطلب التحقيق][13] أنكما اختلفتما في تأويل المتشابه جوازا ومنعا، وطلبتما تحقيق مذهب السلف، أعاد الله

---

[5] ما بين المعقوفتين من (ط).

[6] كذا في (ط)، وفي الأصل: (الإطلاق).

[7] ما بين المعقوفتين من (ط).

[8] ما بين المعقوفتين من (ط).

[9] سورة طه، الآية 5.

[10] سورة ق، الآية: 16.

[11] ما بين المعقوفتين من (ط).

[12] ما بين المعقوفتين من (ط).

[13] ما بين المعقوفتين من (ط).

علينا من بركاتهم، وبعد تحرير المقام يرتفع النزاع بينكما بإذن [الله] [14] ذي الجلال والإكرام. فأقول وبالله التوفيق:

قد قال [الله] [15] تعالى في المتشابه: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾[16]، والتحقيق عندي: أن النزاع في أن الوقف على الجلالة أو العلم مرفوع؛ لأن من قال: إن الوقف على الجلالة؛ أراد أن المتشابه لا يعلم من طريق الفكر، وهو كذلك؛ لأنه من العلوم الوهبية التي هي فوق طور العقول من طريق أفكارها.

ومن قال: إن الوقف على العلم؛ أراد أن الراسخين في العلم -أي: من طريق الوهب الإلهي والفيض الرباني- يعلمون تأويله أيضا، لكنه بإعلام الله تعالى [ووهبه وفيضه، لا بالنظر والفكر؛ وهو صحيح أيضا؛ إذ لا مانع عقليا ولا شرعيا من إعلام الله تعالى] [17] من شاء من خواص عباده بالمراد منها، يؤيده قوله تعالى: ﴿وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما﴾[18]، والوارث إذا صح له

---

[14] ما بين المعقوفتين من (ط).

[15] ما بين المعقوفتين من (ط).

[16] سورة آل عمران، الآية 7.

[17] ما بين المعقوفتين من (ط).

[18] سورة النساء، الآية: 113.

كمال الإرث فهو على قدمه في ذلك، قال تعالى: ﴿يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾[19].

فكان المعنى على الأول: وما يعلم تأويله ابتداء وبلا واسطة إلا الله، وأما الراسخون في العلم فلا يعلمونه إلا بواسطة إعلام الله تعالى لا ابتداء. وعلى الثاني: وما يعلم تأويله ابتداء كان أو بواسطة إلا الله والراسخون في العلم، وبعد علمهم بالتأويل بإعلام الله يقولون: آمنا به. وفي «صحيح البخاري» عن مجاهد[20] تعليقا قال: "والراسخون في العلم يعلمون تأويله، يقولون: آمنا [به]" انتهى.[21]

وأما غير الراسخين فلا يعلمونه؛ إذ لا سبيل إلى العلم به من طريق الفكر، [ولا إعلام لهم] [22] من الله تعالى. وفي «الدر المنثور»[23] من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "أنا ممن [يعلم] [24] تأويله" أي: المتشابه.[25] وصح أنه

---

[19] سورة آل عمران، الآية: 74.

[20] هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ، مولى بني مخزوم. ولد سنة 21 هـ، شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات. وتوفي سنة 104 هـ وهو ساجد. انظر الأعلام (278/5).

[21] انظر: صحيح البخاري (1653/4) باب (منه آيات محكمات)..

[22] ما بين المعقوفتين من (ط).

[23] أي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي الشافعي (849-911 هـ).

[24] ما بين المعقوفتين من (ط).

[25] أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري كما ذكره السيوطي في الدر المنثور (152/2).

صلى الله عليه وسلم دعا له بقوله: «[اللهم علمه] [26] التأويل وفقهه في الدين».[27]

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[28]: وهذه الدعوة مما [تحققت] [29] إجابته[30] لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه. انتهى.[31]

[وذكرنا] [32] هذا في «إتحاف الذكي»[33] على وجه التفصيل، فمن شاء فليراجع، والله [يقول] [34] الحق وهو يهدي السبيل.

---

[26] ما بين المعقوفتين من (ط).

[27] رواه جماعة منهم الطبراني في الكبير (10587) والحاكم في المستدرك (6287) من حديث ابن عباس وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ

[28] هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر الشافعي، ولد سنة 773 هـ، وتوفي سنة 852 هـ. من كتبه: فتح الباري في شرح صحيح البخاري. انظر الأعلام (178/1).

[29] ما بين المعقوفتين من (ط).

[30] كذا في الأصل، أي: إجابة النبي صلى الله عليه وسلم. انظر فتح الباري (170/1). وفي (ط): (إجابتها).

[31] انظر: فتح الباري (170/1).

[32] ما بين المعقوفتين من (ط).

[33] أي: إتحاف الذكي بشرح التحفة المرسلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. تأليف المؤلف الشيخ إبراهيم الكوراني، رد فيه على جماعة من أهل جاوى الذين طالعوا كتب الحقائق وعلوم الأسرار بدون إتقان لعلم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم. لقد انتهيت من نسخه من أصل مخطوط، غير أني لم أجر عليه عملية التحقيق، لعلي أوفق لإخراجه بشكل يسر كل محب للتراث العلمي.

[34] ما بين المعقوفتين من (ط).

ولا دلالة في الآية على أن الله نفى التأويل [للمتشابه][35]، وإنما فيها الدلالة على إثبات التأويل للمتشابه، لكنه نفى علمه على العموم [وأثبته] [36] لله تعالى والراسخين في العلم الوهبي بإعلامه تعالى لا بالنظر.

ومذهب السلف إنما ينكشف تحقيقه ببيان مبناه وأصله الذي لا يعلمه إلا الراسخون في العلم. وذلك أنهم أثبتوا لله تعالى ما ورد به السمع من المتشابه على معناه المفهوم عند أهل اللسان المخاطَبين به، مع التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[37]، وذلك لا يتم عند التحقيق إلا بالقول بأن الله تعالى له الإطلاق الحقيقي الذي لا يقابله تقييد، المصحح للتجلي فيما يشاء من [المتشابهات][38]، مع بقاء التنزيه؛ فإن إثبات [المتشابهات][39] على معانيها اللغوية لله تعالى يدل على أنهم قائلون باتصافه تعالى بها على ما يفهمه منها أهل اللسان؛ لأنهم خوطبوا بلسانهم، قال [الله][40] تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾[41]. والتنزيه يدل على أن

---

[35] ما بين المعقوفتين من (ط).

[36] ما بين المعقوفتين من (ط).

[37] سورة الشورى، الآية: 11.

[38] ما بين المعقوفتين من (ط). في الأصل: (المتشابه).

[39] ما بين المعقوفتين من (ط). في الأصل: (المتشابه).

[40] ما بين المعقوفتين من (ط).

[41] سورة إبراهيم، الآية: 4.

الله تعالى لا يتقيد بها تقيدا يمنعه من الإطلاق الحقيقي، وإلا لكان كمثله أشياء، واللازم باطل بنص ﴿ليس كمثله شيء﴾[42].

فتلخص أن الحق تعالى له الإطلاق الحقيقي المصحح للتجلي فيما يشاء مع بقاء التنزيه، فصح أن يتصف بالمتشابهات بمعانيها اللغوية المفهومة عند أهل اللسان المخاطب به في عين التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[43]. وهذا هو تأويل[44] الراسخين في العلم؛ فإن إبقاء لفظ المتشابه على معناه المفهوم عند أهل اللسان مع تحقيق التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[45] لا يهتدي[46] إليه العقول بمجرد أفكارها سالما من الإشكالات والشبهات، إلا من أعطاه الله تعالى كمال الإيمان بالمتشابه؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾[47]. فإن الإنسان إنما يتفكر في أشياء تلقاها من جهة الحواس وأوائل العقل ليحصل به علم آخر بينه وبين هذه الأشياء مناسبة، ولا مناسبة بين الله وبين خلقه، فلا يصح العلم به من جهة الفكر، والعقل لا يدرك إلا ما علم بديهة أو ما أعطاه الفكر، وقد بطل إدراك الفكر [له][48]، فقد

---

[42] سورة الشورى، الآية: 11.

[43] سورة الشورى، الآية: 11.

[44] في الأصل: (تأويلها).

[45] سورة الشورى، الآية: 11.

[46] كذا في الأصل، وفي (ط): (تهتدي) وهو أولى.

[47] سورة التغابن، الآية: 11.

[48] ما بين المعقوفتين من (ط).

بطل إدراك العقل من طريق الفكر. ولكن العقل [بما هو عقل][49] إنما حده أن يعقل ويضبط ما حصل عنده، وجاز أن الحق تعالى يهبه المعرفة [به، فيعتقلها][50] من حيث إنه عقل لا من طريق الفكر، فإن هذا لا مانع يمنعه شرعا ولا عقلا، [قال تعالى][51]: ﴿يختص برحمته من يشاء [والله ذو الفضل العظيم][52]﴾[53].

فظهر أن مذهب السلف مبني على أصل لا يعلمه إلا [الراسخون][54] في العلم من طريق الوهب الإلهي، فمن قال: لا أعلم معنى المتشابه، أي: من طريق [الفكر][55] فقد صدق لما تبين، فالقائل بالتفويض في معنى المتشابهات قائل بأن إثبات المتشابه لله [تعالى][56] بالمعنى المفهوم عند أهل اللسان مع التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[57] مما لا يستقل العقل بإدراكه، وإنما يتلقاه بالإيمان، ثم بعد الإيمان جاز أن يهبه الله تعالى علم ذلك، فلا نزاع في التحقيق بين أهل التفويض وأهل الإثبات. وبالله التوفيق، نور الأرض والسموات.

---

49 ما بين المعقوفتين من (ط).

50 ما بين المعقوفتين من (ط).

51 ما بين المعقوفتين من (ط).

52 ما بين المعقوفتين من (ط).

53 سورة آل عمران، الآية: 74.

54 ما بين المعقوفتين من (ط).

55 ما بين المعقوفتين من (ط).

56 ما بين المعقوفتين من (ط).

57 سورة الشورى، الآية: 11.

[ثم][58] قول أحدكما: [التأويل][59] جائز عند الأشاعرة لحاجة دعت إليه – كخوف وقوع عامي لا يهتدي بالتفويض في التجسيم، مرادا بالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره المفهوم عند أهل اللسان– صحيح، ذكره الحافظ ابن عساكر[60] عنهم في «التبيين»[61] لذلك[62]، لا لأنه المراد؛[63] لأن صاحب التأويل بالمعنى المذكور لا

---

[58] ما بين المعقوفتين من (ط).

[59] ما بين المعقوفتين من (ط).

[60] هو: علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر بالدمشقي. ولد سنة 499 هـ، وتوفي سنة 571 هـ. من كتبه: تاريخ دمشق. انظر الأعلام (273/4).

[61] أي: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، تأليف الإمام ابن عساكر (ت: 571 هـ).

[62] قال الإمام ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (388): فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة فحينئذ يسلكون طريق التأويل، ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه، خوفا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه، فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم، وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم، وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي كل داء من الأدواء بالدواء الموافق. اهـ

[63] قال الإمام الزركشي في البحري المحيط (41/5): وأما قولهم: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم، فقد يتبادر الذهن إلى أن المراد أقوى في العلم، وإنما المراد أنه أحوج إلى مزيد من العلم واتساع فيه لأجل أبواب التأويل، وإنما كانت طريقة السلف أسلم لأنهم لم يخوضوا فيه. والخلف خاضوا فيه، وأولوها على ما يليق بجلاله، مع جواز أن يكون المراد غير ما أولوه مما يليق أيضا به هاهنا مثل طريقة السلف أسلم. ويحتمل أن يقال: طريقة الخلف لما كان فيها دفع إيهام من يتوهم حملا لا يليق كانت أعلم من تلك. ورجح بعض مشايخنا طريقة الخلف من جهة أن السلف خاضوا أيضا في بعض، وقالوا: إنا قاطعون بأن الظاهر الذي لا يليق غير مراد، فترك الحمل على ما يجوز أن يكون مرادا مسكوت عن التأويل مع الخوض في بعضه. ونبذ إيهام من لا يرتقي إلى درجة الفهم عنهم إلى أنهم إنما تركوا ذلك لاعتقادهم أنها

يجزم بأن هذا المعنى هو المراد للحق تعالى من المتشابه، وإنما يقول بصحة إرادته عند الاضطرار إلى التأويل لاستحالة ظاهره في زعم العقل البحت، وصحة معنى التأويل[64] في تنزيه العقل المجرد عن الشرع، لكن كمال المعرفة في تنزيه الشرع الذي هو مذهب السلف؛ فإن العقل السليم من أمراض الشبهات الخيالية يقبله، وإن لم يستقل بإدراكه، وقد بينا موافقة المنقول للمعقول بتحقيق أصل مذهب السلف ومبناه، وبالله التوفيق.

وأما التأويل بالمعنى المذكور في إجمال مذهب السلف فهو واقع للإجماع على تنزيه الحق عما لا يليق به، ولا يتم ذلك بعد إثبات المتشابه[65] لله تعالى بمعناه[66] اللغوي -كما هو مذهب السلف- إلا بتأويل الراسخين في العلم كما تبين، فالواجب على كل من يريد اتباع طريق السلف الفائزين بكمال الإيمان المنطبق على كمال المعرفة إثبات المتشابهات لله تعالى كما أثبتها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مع التنزيه بـ﴿ليس كمثله شيء﴾[67].

لأمر زائد على ما قامت الدلالة القاطعة على إثباته له تعالى من الصفات اللائقة وفي ذلك محذور، فطريقة الخلف أعلم وأسلم. اهـ

[64] كذا في الأصل، وفي (ط): (المعنى التأويلي).

[65] كذا في الأصل، وفي (ط): (المتشابهات).

[66] كذا في الأصل، وفي (ط): (بمعناها).

[67] سورة الشورى، الآية: 11.

وأما استشكال الآخر -ما نقل عن إمام الحرمين[68] في حديث: نهي تفضيله صلى الله عليه وسلم على يونس بن متى،[69] بأن القول [بأن قرب][70] محمد صلى الله عليه وسلم ليلة أسري كقرب يونس من ربه وهو في [بطن][71] الحوت، يستلزم أن يكون قرب إبليس من الله تعالى كقرب محمد صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به، وهذا لا يقوله ذو عقل سليم، بل ولا فائدة لتخصيص العندية في [قوله][72] تعالى:

---

[68] هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين. ولد سنة 419 هـ، وتوفي سنة 478 هـ. من كتبه: العقيدة النظامية. انظر الأعلام (160/4).

نقل الإمام العربي في أحكام القرآن (35/4) هذه القصة فقال: أخبرني غير واحد من أصحابنا عن إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أنه سئل: هل الباري تعالى في جهة؟ فقال: لا، هو يتعالى عن ذلك. قيل له: ما الدليل عليه؟ قال: الدليل عليه قوله – عليه السلام –: «لا تفضلوني على يونس بن متى». فقيل له: ما وجه الدليل من هذا الخبر؟ قال: لا أقوله حتى يأخذ ضيفي هذا ألف دينار يقضي بها دينه. فقام رجلان فقالا: هي علينا. فقال: لا يتبع بها اثنين، لأنه يشق عليه. فقال واحد: هي علي. فقال: إن يونس بن متى رمى بنفسه في البحر، فالتقمه الحوت، وصار في قعر البحر في ظلمات ثلاث، ونادى: {لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين} [الأنبياء: 87] كما أخبر الله عنه، ولم يكن محمد – صلى الله عليه وسلم – بأقرب من الله من يونس حين جلس على الرفرف الأخضر، وارتقى به، وصعد حتى انتهى به إلى موضع يسمع منه صرير الأقلام، وناجاه ربه بما ناجاه، وأوحى إلى عبده ما أوحى بأقرب من الله من يونس بن متى في بطن الحوت وظلمة البحر. اهـ

[69] وهو الحديث المشهور بلفظ: «لا تفضلوني على يونس بن متى». قال الإمام السيوطي في مناهل الصفا (75): لم أقف عليه بهذا اللفظ. اهـ قلت: الذي رواه جماعة منهم البخاري في صحيحه (3215) من حديث ابن عباس. بلفظ:«لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

[70] ما بين المعقوفتين من (ط).

[71] ما بين المعقوفتين من (ط).

[72] ما بين المعقوفتين من (ط).

﴿إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته﴾[73]، والمراد بهم: الملائكة، ولا شك [أنهم][74] في السماء، وعلى قولهم: يكون إبليس ممن هو عند الله، ويكون غير مستكبر عن العبادة، والأمر ليس كذلك، فأوضحوا لنا الحق نتبعه، وبينوا الباطل ندعه. انتهى- فكلام ناشيء عن خلط بين المقامات، وعدم تمييز بين مراتب العندية.

وإيضاح تلك أن الحق تعالى قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[75] وما في معناه، وقال: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾[76]، وقال تعالى: ﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه﴾[77]، وقال تعالى: ﴿في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾[78]، فمعية الهوية سارية في الأشياء، ولا تفاوت [لها][79] في ذلك قربا وبعدا، ولا مزية في ذلك؛ لأنها ضرورية لكل موجود، كما يدل عليه حديث أبي هريرة عند الترمذي[80]: «لو دلى أحدكم بحبل لهبط على الله، ثم قرأ: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾[81].

---

[73] سورة الأعراف، الآية: 206.

[74] ما بين المعقوفتين من (ط).

[75] سورة طه، الآية: 5.

[76] سورة الحديد، الآية: 4.

[77] سورة الحجر، الآية: 21.

[78] سورة القمر، الآية: 55.

[79] في الأصل: (لما).

[80] رواه الترمذي في سننه (3298) وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه. قال: ويروى عن أيوب و يونس بن عبيد و علي بن زيد قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة. وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث

وإنما المزية في القرب بالنسبة إلى التجليات الأسمائية التي تعطي السعادة، ولا قرب لإبليس في ذلك، وإنما له القرب في التجليات الأسمائية التي تعطي ضد السعادة؛ كالجبار القهار المنتقم، وفيه عذابه لا نعيمه، فلا مزية له في ذلك، كما لا مزية في خطاب الحق تعالى لمن في النار بقوله: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾[82] وبقوله: ﴿[قال][83] اخسؤوا فيها ولا تكلمون﴾[84]. والتجليات الأسمائية تعينات للذات الأقدس الذي له الإطلاق الحقيقي، ومقتضى الإطلاق الحقيقي صحة التجلي في الأين، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿أينما تولوا فثم وجه الله﴾[85].

وحديث أبي رَزِينٍ: «أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق؟ قال: كان في عماء» الحديث[86]. مع بقاءِ التنزيه بـ ﴿ليس كمثله [شيء][87]﴾[88] كما يوضحه الحديث

فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان وهو على العرش كما وصف في كتابه. اهـ

[81] سورة الحديد، الآية: 3.

[82] سورة الدخان، الآية: 49.

[83] ما بين المعقوفتين من (ط).

[84] سورة المؤمنون، الآية: 108.

[85] سورة البقرة، الآية: 115.

[86] رواه جماعة منهم الترمذي في سننه (3109).

[87] ما بين المعقوفتين من (ط).

[88] سورة الشورى، الآية: 11.

الصحيح: «سبحانكَ حيث كنتَ»[89] فإنه [نزهه][90] عن التقيد بالحيث في عين إثبات الحيث له تعالى، فالتجلي الرحماني بالاستواء على العرش على ظاهره لا ينافي التنزيه؛ فإن الله لإطلاقه الحقيقي لا مكان له، ولا جهة له، مع صحة تجليه في المكان والجهة، فبالاعتبار الأول: لا تفاوت بين الأشياء في القرب والبعد، ولا مزية في ذلك. وبالاعتبار الثاني: صح [التفاوت بالقرب][91] والبعد بين الأشياء بالنسبة إلى التجليات الأسمائية، وفيها تحصل[92] المزية [لتفاوت][93] التجليات الأسمائية بالآثار.

فالعندية في قوله تعالى: ﴿في مقعد صدق [عند مليك][94] مقتدر﴾[95] مثلا عندية تقريب إلى التجلي الأسمى الخاص المذكور في [الآية، وفيها الميزة][96]، بخلاف العندية في قوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه﴾[97] بناء على [تفسير

---

[89] رواه الطبراني في الدعاء (1748) وأبو نعيم في حلية الأولياء (318/3) من حديث ابن عباس. وقال: هذا حديث غريب من حديث الأوزاعي عن عطاء، لم نكتبه إلا من حديث بشر بن بكر. اهـ

[90] كذا في (ط)، وفي الأصل: (منزهة نزهة)؟

[91] ما بين المعقوفتين من (ط).

[92] كذا في (ط)، وفي الأصل: (يحصل).

[93] ما بين المعقوفتين من (ط).

[94] ما بين المعقوفتين من (ط).

[95] سورة القمر، الآية: 55.

[96] ما بين المعقوفتين من (ط).

[97] سورة الحجر، الآية: 21.

الخزائن][98] بالإمكانات، كما فسر بها بعض المحققين؛[99] فإن الأشياء بعد وجودها ما خرجت عن إمكاناتها، فهي في الخزائن معه، والخزائن عند الله الجامع للكمالات، فالأشياء كلها عنده تعالى مع تفاوت مراتبها عقلا وشرعا.

فعندية الملائكة عندية تقريب للتجلي الأسمى الرحماني في الاستواء العرشي، ولا نصيب لإبليس في ذلك، فلا يلزم نفي الاستكبار عنه، وإنما له القرب إلى الجبار القهار المنتقم، ولا ينافي الاستكبار، بل يجامعه، ولا مزية له في ذلك؛ إذ فيه عذابه، كما لا مزية للكفار في الرجوع إليه [تعالى][100] المذكور في قوله: ﴿وإليه ترجعون﴾[101]، فإنه إذا رجع إليه يتلقاه المنتقم، لا الرحمن الرؤوف العطوف، فإلى الله المصير مع تفاوت المراتب في المقام والمسير.

فينبغي لك أيها الأخ المستنصح أن تميز بين المراتب وتنزل المسموعات منازلها حتى لا يفوتك كمال الإيمان [بالمتشابهات][102]. وبالله التوفيق ذي العرش رفيع الدرجات.

---

[98] ما بين المعقوفتين من (ط).

[99] قال السمعاني (ت: 489 هـ) في تفسيره (134/3): ومعنى الخزائن أنه إذا قال: كن كان. اهـ وانظر: الكشاف (538/2).

[100] ما بين المعقوفتين من (ط).

[101] جزء من آيات كثيرة منها: سورة البقرة، الآية 245.

[102] في (الأصل): (بالمتشابه).

والنصيحة عندي لمن استنصحني، ولكل مسلم اتباع طريق السلف من الإيمان بالمتشابه[103] على المفهوم اللغوي مع التنزيه بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾[104]، فإنه الإيمان الكامل المنطبق على كمال المعرفة.

هذا ما يسر الله [تعالى][105] إبرازه في الوقت مع كثرة الاشتغال في الموسم في هذا الحرم الشريف، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتعم البركات.

قال المؤلف [عفا الله عنه][106]: تم تسويده يوم الإثنين في 11 من محرم الحرام، مفتتح سنة 1088 بمنزلي بظاهر المدينة المنورة، على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام، عدد خلق الله بدوام الملك العلام. [والحمد لله رب العالمين][107].

[وتم نساخة على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن إسماعيل بن ميرزه الكردي الكوراني في يوم الجمعة السادس من صفر من شهور سنة 1088 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما][108].

---

[103] كذا في الأصل، وفي (ط): (المتشابهات).

[104] سورة الشورى، الآية: 11.

[105] كذا في الأصل، ولا يوجد في (ط).

[106] ما بين المعقوفتين من (ط).

[107] ما بين المعقوفتين من (ط).

[108] ما بين المعقوفتين من الأصل، ولا يوجد في (ط).